

اتفاقية الشركاء التجاريين (IB)

1. الأحكام العامة

- 1.1. اتفاقية الشركاء التجاريين للبروكر " (والتي يشار إليها فيما يلي بـ "الاتفاقية") تُبرم بين الأطراف التالية:
 - شركة METAGOLD LLC ؛ شركة تأسست قانونيًا في دولة جورجيا، ومسجلة لدى وزارة العدل الجورجية برقم التسجيل 404651248، وتعمل كشركة وساطة مالية.
 - شركة METAGOLD LTD ؛ شركة مسجلة رسميًا في اتحاد جزر القمر (موالي) برقم التسجيل HT01025110 ، ومرخصة للعمل كشركة وساطة مالية). ويشار إليها فيما يلي بـ "الشركة"، "MetaGold"، "نحن" أو "ملكية الشركة".
 - الشريك، الذي يمكن أن يكون شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا، ويقوم بتقديم عملاء جدد إلى الشركة.(ويشار إليهم مجتمعين فيما يلي بـ "الأطراف"، وبشكل منفصل بـ "الطرف").
- 1.2. "الحساب" يعني الحساب التداولي (غير التجريبي) الذي يُفتح باسم العميل الذي يقدمه الشريك، لاستخدام خدمات الوساطة المالية التي تقدمها الشركة.
- 1.3. "العميل النشط" يشير إلى العميل المؤهل من ضمن قاعدة عملاء الشريك التجاري، الذي أجرى على الأقل صفقة صحيحة واحدة خلال الثلاثين يومًا الماضية.
- 1.4. لوحة الأعضاء " (Members Area) تشير إلى الصفحة المخصصة للشريك التجاري على موقع الشركة الإلكتروني.
- 1.5. نظام العمولة متعددة المستويات للشريك التجاري " (Multi-Level Partner Commission System) هو النظام الذي بموجبه يحصل الشريك التجاري على عمولات عن العملاء الذين يقوم بتقديمهم وعن قاعدة العملاء التابعة له.
- 1.6. "الشريك / Partner) معرف الوسيط / IB / الشريك التجاري" (يشير إلى الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم بتقديم عملاء جدد إلى أي من شركات الوساطة.
- 1.7. مجموعة الشريك " (Partner's Group) تشمل الشريك الرئيسي (Master Partner) وجميع التابعين الذين تم تقديمهم بواسطة الشريك الرئيسي أو تابعيه.
- 1.8. عمولة الشريك التجاري (الريبب / المكافأة / العمولة)" هي المبلغ الذي تدفعه الشركة بموجب هذه الاتفاقية للشريك التجاري عن العملاء المؤهلين الذين قام بتقديمهم.
- 1.9. "العميل المؤهل" (Qualified Client) هو العميل النشط الذي لم يتم حظر حسابه ولم يُعَلَق لأي سبب مثل الاحتيال، النشاط المشبوه، أو أي سبب آخر بحسب تقدير الشركة؛ كما يجب أن يكون قد فتح حسابًا لدى الشركة وأكمل عملية التحقق من الهوية (KYC) وإذا قررت الشركة، وفق سياساتها وشروطها، تقييد أو حظر تقديم الخدمات لهذا العميل جزئيًا أو كليًا، فلن يُعتبر هذا العميل بعد ذلك "عميلًا مؤهلًا".
- 1.10. رابط الإحالة " (Referral Link) هو رابط إلى موقع الشركة يتضمن معرف الشريك، ويُستخدم من قبله لتقديم العملاء الجدد.
- 1.11. "الشريك الفرعي" (Sub-Partner) هو الشريك الذي قام بالتسجيل لدى الشركة والموجود ضمن مجموعة الشريك الرئيسي (Master Partner).
- 1.12. "الموقع الإلكتروني" (Website) يشير إلى عنوان الإنترنت التالي:

<https://fxmetagold.com>

2. موضوع الاتفاقية

- 2.1. بموجب هذه الاتفاقية، يعترف الشريك (Partner) بتقديم العملاء المحتملين إلى الشركة، لئتمكنا من الاستفادة من خدمات الشركة وفقًا للشروط والأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
- 2.2. تقوم الشركة بعقد جميع الترتيبات التعاقدية مباشرة مع العملاء.
- 2.3. العلاقة بين الشريك والشركة غير حصرية.
- 2.4. يمكن للطرفين جمع ومعالجة وتخزين أي معلومات تتعلق بالعملاء الذين قاموا بتقديمهم.
- 2.5. يوافق الطرفان على أنه لا يكون أي منهما مسؤولًا أو خاضعًا للمساءلة عن أنشطة أو أعمال الطرف الآخر، إلا فيما تم تحديده في هذه الاتفاقية.
- 2.6. يلتزم الطرفان بالعمل وفق معرفتهما ووعيهما عند تنفيذ التزاماتهما، مع مراعاة مصالح الطرف الآخر والعملاء في جميع الأوقات.

٣. حقوق ومسؤوليات الشركة

٣.١. تحتفظ الشركة بالحقوق، وفق تقديرها الخاص، في فتح حساب للعملاء الذين يقدمهم الشريك التجاري، بشرط أن يكونوا مؤهلين وفق المعايير والضوابط المحددة في اللوائح الداخلية للشركة.

٣.٢. توافق الشركة على استلام تعليمات وأوامر العملاء، وإصدار الفواتير الخاصة بهم للعملاء الذين قدمهم الشريك التجاري، وفقاً للشروط والضوابط المعمول بها في الشركة.

٣.٣. في حال ما تقتضيه قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) أو السياسات والإجراءات الداخلية للشركة، يحق للشركة طلب من الشريك التجاري تقديم معلومات ووثائق موثوقة، كاملة، محدثة ودقيقة تتعلق به أو بعملائه.

٣.٤. تقوم الشركة بتقديم خدماتها للعملاء الذين قدمهم الشريك التجاري، وفقاً للشروط والضوابط المعمول بها في الشركة واتفاقية العميل.

٣.٥. يحق للشركة توجيه ومراقبة أنشطة وأداء الشريك التجاري أثناء تنفيذ مهامه بموجب هذه الاتفاقية. وتقوم الشركة بتزويد الشريك التجاري برابط إحالة (Referral Link) لرمز تعريف فريد (ID) لتسجيل العملاء الذين قدمهم.

٣.٦. يحق للشركة طلب تقرير شامل عن أداء الشريك التجاري في إطار هذه الاتفاقية، بما في ذلك التقدم والنتائج المستخلصة من المعلومات التي قدمها الشريك التجاري للعملاء المحتملين.

٣.٧. يحق للشركة، في حال عدم التزام الشريك التجاري بشروط هذه الاتفاقية، تعديل نوع ومستوى برنامج التعاون وعمولات الشريك التجاري من جانب واحد.

٣.٨. تمنح الشركة للشريك التجاري ترخيصاً غير حصري، غير قابل للتحويل، غير قابل للتنازل ودون أي حق ملكية (royalty-free) لاستخدام برنامج التداول الخاص بالشركة، والنماذج، والمنشورات، وتقارير السوق، وغيرها من المواد الإعلامية (والتي يُشار إليها مجتمعة بـ "الملكية الفكرية") فقط في إطار أداء مهامه وحقوقه وفق هذه الاتفاقية. ويجب على الشريك التجاري ألا يقدم أي تصريح أو عرض صريح أو ضمني، ولا يستخدم الملكية الفكرية للشركة بطريقة قد تضعف أو تضر أو تقلل من مصداقية الشركة أو الملكية الفكرية أو الأعمال أو المنتجات أو الخدمات الخاصة بها.

٣.٩. يحق للشركة تعديل أو تغيير الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية. وفي حال حدوث تغييرات في ظروف السوق أو عوامل أخرى، يجوز للشركة تعديل عمولات الشريك. ويجب إعلام الشريك بأي تغييرات قبل تنفيذها بثلاثة أيام عمل على الأقل، وذلك من خلال الرسائل الداخلية، البريد الإلكتروني، الإشعارات على الموقع أو وسائل مماثلة.

٣.١٠. يجوز للشركة، وفق تقديرها الخاص، طلب من الشريك تصحيح أو حذف أي محتوى تسويقي أو معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني، المنصات أو وسائل التواصل الاجتماعي فوراً إذا كانت غير صحيحة، مضللة، أو ضارة بسمعة الشركة، مصالحها التجارية، أو القوانين والتنظيمات المعمول بها.

٣.١١. إذا كانت تصرفات الشريك تضر بمصالح الشركة، أو تؤثر سلبيًا على سمعتها أو أنشطتها، أو تثير أي مخاوف تتعلق بأخلاقيات العمل لدى الشريك، يحق للشركة فسخ هذه الاتفاقية من جانب واحد وبشكل فوري.

٣.١٢. يقر الشريك ويوافق على أن للشركة الحق في الإشراف ومراجعة جميع المحتويات التي ينشرها الشريك على الموقع الإلكتروني، المنصات أو وسائل التواصل الاجتماعي. ويجب على الشريك تنفيذ طلبات الشركة على الفور لتصحيح أو حذف أي محتوى غير متوافق، وحماية الشركة ومرتبطينها وموظفيها ومالكها ووكلائها ومستشاريها أو الممثلين المفوضين من أي خسائر أو أضرار أو مسؤوليات تنشأ عن مثل هذا المحتوى غير المتوافق. ويفهم الشريك أن عدم الالتزام بهذه المتطلبات قد يؤدي إلى فسخ الاتفاقية.

٣.١٣. إذا رأت الشركة أن الشريك قد خالف التعليمات أو طلبات الشركة، يحق لها وفق تقديرها الخاص تقييد دفع عمولات الشريك أو فسخ الاتفاقية فوراً. كما يمكن للشركة، حسب تقديرها، إغلاق جميع أو بعض مراكز التداول الخاصة بالعملاء الذين قدمهم الشريك، إذا وجدت. ويقر الشريك بأن الشركة غير مسؤولة عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن هذه الإجراءات.

٣.١٤. يحق للشركة إنهاء هذه الاتفاقية مع أي شريك، من جانب واحد، مع إخطار كتابي قبل شهر واحد على الأقل من تاريخ الإنهاء.

٣.١٥. في حال رصد أو الاشتباه في أي إساءة استخدام في أنشطة التداول لأي عميل قدمه الشريك أو الشريك نفسه، يحق للشركة اتخاذ أي إجراءات لازمة، بما في ذلك إنهاء التعاون مع ذلك العميل أو الشريك.

٤. حقوق ومسؤوليات الشريك

٤.١. يكون الشريك مسؤولاً بالكامل عن الالتزام بالقوانين واللوائح المتعلقة بأنشطته، ويلتزم بمراعاة جميع الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وكذلك التعليمات الصادرة عن الشركة.

٤.٢. يجب على الشريك تقديم الاستشارات والدعم المهني المناسب لتسهيل المفاوضات مع العملاء الذين قدمهم.

٤.٣. يجب على الشريك، وفقاً لتعليمات الشركة، إطلاع العملاء الجدد الذين قدمهم على نطاق أنشطة الشركة وخدماتها، ومزاياها التنافسية، وأي معلومات ضرورية أخرى. كما يجب على الطرفين تبادل المعلومات دائماً حول الاستراتيجيات والتطورات والمفاوضات المتعلقة بهذه الاتفاقية.

٤.٤. يجب على الشريك، وفقاً لتعليمات الشركة، تقديم الشروحات الأولية اللازمة حول كيفية عمل خدمات الشركة، والموقع الإلكتروني، والبرنامج، والواجهات الخارجية (إن وجدت) للعملاء الجدد الذين قدمهم.

٤.٥. يجب على الشريك إبلاغ الشركة فوراً بأي ظروف قد تؤثر على تنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، أو تعيق تنفيذها، أو تشكل مخاطر على الشركة أو العملاء.

٤.٦. يجب على الشريك، عند تنفيذ التزاماته، الالتزام بالقوانين في بلد التسجيل أو الإقامة، وكذلك القوانين في البلد الذي يقوم فيه بجذب العملاء المحتملين لتقديمهم إلى الشركة.

٤.٧. يجب على الشريك، عند طلب الشركة، تقديم تقرير دقيق عن تنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، وعن سير ونتائج نشاطاته في تقديم العملاء إلى الشركة.

٤.٨. يجب على الشريك بذل كل جهده للحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية والتجارية. ويجب ألا ينشر الشريك معلومات الشركة على موقعه الإلكتروني، أو المنصات، أو وسائل التواصل الاجتماعي جنباً إلى جنب أو مع محتوى فاحش، مسيء، افتراضي، غير قانوني، أو أي محتوى قد يضر بسمعة الشركة أو مكانتها أو مصداقيتها.

٤.٩. يجب على الشريك الحفاظ على دقة وحداثة جميع المعلومات المتعلقة بالشركة وخدماتها التي ينشرها على موقعه الإلكتروني، أو المنصات، أو وسائل التواصل الاجتماعي. وإذا رأت الشركة أن أي معلومات على صفحات الشريك غير صحيحة أو قديمة، يحق لها طلب تحديثها أو حذفها. ويجب على الشريك اتخاذ الإجراءات اللازمة خلال يومين من استلام الطلب.

٤.١٠. لا يحق للشريك استخدام تصميم موقع الشركة أو أي من عناصره، بما في ذلك شعار الشركة أو أي جزء كامل أو جزئي من الموقع، دون إذن مسبق من الشركة.

٤.١١. لا يحق للشريك أن يعمل كممثل رسمي، أو وكيل مفوض، أو صاحب أي سلطة أخرى باسم الشركة أو نيابة عنها. وإزالة أي لبس، يجب على الشريك ألا يقدم أو يلتزم بأي توصية، استشارة، تعهد، ضمان أو مسؤولية نيابة عن الشركة.

٤.١٢. يلتزم الشريك بعدم المشاركة في أي نشاط يدخل ضمن العمليات المالية غير القانونية أو غسل الأموال، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذه الأنشطة.

٤.١٣. يضمن الشريك أنه خلال مدة سريان هذه الاتفاقية، وحتى شهرين قبل وستين بعد انتهائها، لن يقوم بأي إعلان لصالح منافسي العملاء المباشرين. كما يجب على الشريك ألا يتدخل في الخدمات التي تقدمها الشركة للعملاء الذين قدمهم بموجب هذه الاتفاقية.

٤.١٥. لا يحق للشريك اتخاذ أي قرار بشأن الخدمات التي تقدمها الشركة للعملاء الذين قدمهم بموجب هذه الاتفاقية دون موافقة الطرف الآخر.

٥. أنشطة الشريك

٥.١. تقديم العملاء الذين يستوفون الشروط والمعايير المعتمدة من قبل الشركة إلى الشركة.

٥.٢. تقديم المستندات والمعلومات اللازمة إلى العميل، واستلامها منه، ونقلها إلى الشركة دون أي قيود، ويشمل ذلك معلومات فتح حساب العميل والإشعارات والتنبيهات.

٥.٣. استلام والتحقق من جميع معلومات العميل دون أي قيود، بما في ذلك تفاصيل الهوية، والخلفية، والقدرة المالية، والأهداف المتعلقة بالتداول.

٥.٤. نقل المعلومات وتقديم الملف التجاري للشركة للعميل بطريقة صحيحة وعادلة، وفقاً لتعليمات الشركة.

٥.٥. الالتزام بأعلى معايير الأخلاق المهنية في الأنشطة التجارية وأداء المهام بطريقة تعكس صورة إيجابية للشركة.

٥.٦. الامتثال لجميع التعليمات والشروط والمتطلبات التجارية الصادرة عن الشركة.

٥.٧. الحفاظ على سجلات جميع العملاء المحالين، والمستندات القانونية، وتقارير "اعرف عميلك (KYC)"، وأي معلومات أخرى تنشأ أثناء التعاون مع الشركة.

٥.٨. منح الشركة الحق في إجراء أي تدقيق أو مراجعات لازمة (Due Diligence) دون أي قيود أو موقوفات.

٥.٩. تقديم إشعار شفوي وكتابي إلى الشركة بشأن أي شكوى أو دعوى قانونية أو تهديد باتخاذ إجراء ضد الشركة فيما يتعلق بأي أخطاء محتملة، أو مشكلات فنية، أو تعديلات، أو أي أمور مرتبطة بحساب العميل.

٦. حق العميل المحال في تغيير الشريك التجاري

٦.١. في حال الضرورة، يجوز للعميل المحال أن يقرر الانسحاب من مجموعة الشريك الحالي ونقل ملفه وحسابه/حساباته إلى مجموعة شريك آخر، دون أي تدخل من الشركة في هذا القرار.

٦.٢. يجب على العميل المُعرّف، في حال رغبته في نقل ملفه وحسابه/حساباته إلى مجموعة شريك آخر، تقديم طلب عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان ib@fxmetagold.com أو من خلال التواصل مع مسؤول الدعم المخصص له. يجب أن يتضمن الطلب معرّف العميل، البريد الإلكتروني للعميل، الاسم الكامل، البريد الإلكتروني للشريك التجاري الجديد، ومعرّف الشريك التجاري الجديد.

٦.٣. للشركة الحق، في حال نشوء أي نزاع بين العميل المُعرّف وأي شريك أو شركاء، في اتخاذ القرار المناسب لحل وتسوية هذا النزاع.

٧. عمولة الشريك

٧.١. تُحسب عمولة الشريك مرة واحدة يومياً، وتشمل فقط الصفقات المكتملة التي قام بها العملاء المؤهلون المُحالون من قبل الشريك. ولغرض تسوية الفواتير والدفع، تقوم الشركة بإجراء حساباتها بناءً على العدد الإجمالي للعملاء المؤهلين المُحالين وحجم الصفقات التي أتموها.

٧.٢. يعتمد مقدار عمولة الشريك على نوع ومستوى برنامج التعاون (Affiliate Program) ، ويُحسب كنسبة مئوية من إيرادات الشركة الناتجة عن صفقات العملاء المؤهلين المُحالين. ويتم احتساب معدلات عمولة الشريك بشكل نظامي وفق الجداول المحددة.

٧.٣. للشركة الحق في تعديل طريقة احتساب عمولة الشريك، ومقدارها، ونسبها بشكل أحادي الجانب، بما يتناسب مع تغيرات السوق أو أي ظروف أخرى.

٧.٤. في حال زيادة تكاليف الشركة نتيجة قيامها بعمليات التحوط (Hedging) لصفقات عميل واحد أو مجموعة من العملاء المؤهلين المُحالين من قبل الشريك، يحق للشركة تخفيض مبلغ العمولة المستحقة لهؤلاء العملاء المؤهلين.

٧.٥. في حال نشوء أي نزاع يتعلق بصفقة تم دفع عمولة عنها، يحق للشركة إلغاء دفع تلك العمولة.

٧.٦. يكون كل طرف مسؤولاً بنفسه عن تحديد ما إذا كانت أي ضرائب تنطبق على المعاملات المرتبطة بهذه الاتفاقية، وإلى أي مدى تنطبق، كما يلتزم باستقطاع مبالغ الضرائب وتحصيلها والإبلاغ عنها وسدادها إلى الجهات الضريبية المختصة. ولا تتولى الشركة مهام الوكيل الضريبي فيما يتعلق بالمدفوعات التي تتم إلى الشريك.

٧.٧. لتلقي العمولة، يتم إنشاء محفظة في لوحة تحكم الشريك. عند معالجة طلب السحب، يمكن للشريك سحب المبلغ إما بالعملة التقليدية (Fiat) أو بالعملة الرقمية (Cryptocurrency).

٧.٨. لا يجوز سحب أو تحويل الأموال من محفظة الشريك إلا بعد إتمام عملية التحقق من هوية الشريك وإثبات شخصيته.

٧.٩. بعد من مراجعة وموافقة الشريك، يتم تفعيل جدول العمولة للشريك المعتمد، وتصبح تفاصيل المدفوعات قابلة للعرض في لوحة تحكمه (Members Area) .

٧.١٠. تتفق الشركة والشريك على أن تُحسب العمولة وتدفع وفق جدول العمولة الذي تقدمه الشركة للشريك.

٧.١١. يُعتبر المستوى الأساسي حين يمتلك الشريك عميلاً واحداً على الأقل، وقد أتم صفقة واحدة على الأقل بأي حجم (Lot) ومدة لا تقل عن ١٢٠ ثانية.

٧.١٢. يحق للشريك الذي أكمل عملية التحقق من هويته وإثبات شخصيته بالكامل، سحب الأموال من خلال أي نظام دفع متاح في قسم «السحب (Withdrawal)» في منطقة حسابه.

٧.١٣. تقع مسؤولية جميع التكاليف المتعلقة بسحب الأموال من حساب التداول للشريك على عاتقه شخصياً.

٧.١٤. يتحمل الشريك المسؤولية الكاملة عن صحة وكفاية واكتمال المعلومات الواردة في طلب أو أمر سحب الأموال الخاص به.

٧.١٥. يتم معالجة سحب الأموال من حساب التداول للشريك خلال يومي عمل من تاريخ الموافقة على طلب السحب في منطقة حسابه.

٧.١٦. في حال عدم توافر نظام الدفع مؤقتاً، يحق للشركة تأجيل عملية السحب إلى أن يتم حل مشكلة النظام.

٧.١٧. لا يجوز للشريك تسجيل نفسه كعميل مُحال.

٧.١٨. يحق للشركة، عند ثبوت الحالات التالية، الامتناع عن دفع العمولة:

يقوم العملاء المُحالون بفتح وإغلاق الصفقات فوراً بغرض إنشاء العمولة (Rebate) فقط؛

تتم الصفقات بغرض الحصول على العمولة فقط؛

في حال رصد أي سوء استخدام أو تلاعب في السوق؛

أي صفقة يتم فتحها وإغلاقها خلال ١٢٠ ثانية أو أقل، لا يتم احتسابها للشريك التجاري؛

في حال رصد أي نشاط مشبوه في الصفقات أو سلوك العملاء المُحالين.

٨. تسوية المنازعات والخلافات

٨.١. في حال نشوء أي نزاع ناشئ عن أو مرتبط بتنفيذ هذه الاتفاقية، يجب على الطرفين بذل كل جهودهما لحل النزاع من خلال التفاوض.

٨.٢. قبل من إحالة أي دعوى إلى المحكمة، يلتزم الطرفان بإتمام إجراءات ما قبل التقاضي والسعي لحل النزاع بشكل ودي. يجب على الطرف الطالب تقديم طلبه أو شكواه خلال خمسة أيام من تاريخ علمه أو من التاريخ الذي كان من المنطقي أن يدرك فيه انتهاك حقوقه.

٨.٣. في حال خرق الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية، بما في ذلك عدم الوفاء بالالتزامات أو تنفيذها بشكل غير صحيح، يكون الطرف المخالف مسؤولاً بموجب هذه الاتفاقية والقوانين السارية، ويلتزم بتعويض الأضرار التي لحقت بالطرف الآخر.

٨.٤. تحت أي ظرف من الظروف، لا يكون أي من الطرفين مسؤولاً تجاه الطرف الآخر أو أي طرف ثالث عن أي أضرار غير مباشرة أو عارضة أو غير مقصودة، بما في ذلك فقدان الأرباح أو البيانات، أو الإضرار بالسمعة أو المكانة أو السمعة التجارية، الناشئة عن خرق الشروط الواردة في هذه الاتفاقية.

٨.٥. يجب أن يتم إرسال جميع الطلبات والشكاوى عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:

٨.٦. سيتم مراجعة طلب أو شكوى الشريك خلال مدة أقصاها عشرة أيام عمل.

٨.٧. في حال عدم حل النزاع بشكل ودي، يمكن إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة.

٨.٨. يقرّ الشريك ويوافق على أن العلاقات بين الطرفين تُنظّم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية. كما يوافق الشريك على أن أي ميزة أو وظيفة لم يتم ذكرها صراحة في هذه الاتفاقية أو في لوحة تحكمه (Members Area) لا يمكن أن تُعتبر أساساً لتقديم أي مطالبة أو اتخاذ أي إجراء ضد الشركة.

٩. العملاء التابعون للشريك التجاري (SUB IB)

٩.١. يُعتبر الشريك الذي يُعرّف شريكاً آخر في مجموعته «الشريك الرئيسي (Master Partner)»، ويُعرف الشريك المُحال كعميل تابع للشريك التجاري (SUB IB).

٩.٢. يمكن للشريك أن يشارك في كلا المستويين من البرنامج في الوقت نفسه، أي بصفتين: الشريك الرئيسي وعميل تابع للشريك التجاري (SUB IB) :

يُعتبر الشريك الذي يُعرّف شريكاً آخر في المستوى الأول (Tier 1) كشريك رئيسي، ويُعتبر الشريك المُحال تابعاً للشريك التجاري في المستوى الثاني (Tier 2) ؛

٩.٣. من اللحظة التي يقبل فيها أي من الطرفين دور الشريك، سواء بصفتهم الشريك الرئيسي أو كعميل تابع للشريك التجاري، يصبحون ملتزمين بشروط هذه الاتفاقية. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي اتفاقيات أو ترتيبات أخرى تتم بين الشريك الرئيسي والعميل التابع للشريك التجاري.

٩.٤. يتلقى الشريك الرئيسي عمولته عن صفقات العملاء المؤهلين المُحالين، وكذلك عن صفقات العملاء التابعين لشركائه، في حين يتلقى العميل التابع عمولته عن صفقات عملائه المؤهلين. وتتحمل الشركة مسؤولية دفع العمولة الكاملة لكلا المستويين، أي للشريك الرئيسي والعميل التابع.

٩.٥. يكون مقدار ونسبة عمولة الشريك الرئيسي والعميل التابع وفقاً للجدول المحدد والمعتمد من قبل الشركة.

٩.٦. لكي يكون الشريك مؤهلاً لتلقي المكافأة (Rebate)، يجب أن يكون قد أحال على الأقل عميلاً مؤهلاً نشطاً، ما لم تحدد الشركة شروطاً أخرى.

١٠. القوة القاهرة (الأحداث الخارجة عن إرادة الطرفين)

١٠.١. في حال حدوث ظروف القوة القاهرة (مثل الحصار، القيود الحكومية، التغيير الجوهري في قوانين البورصة أو السوق، تعليق السوق، الاضطرابات المدنية، الحرب، الزلازل، الإضرابات، تعطل المعدات، انقطاع خطوط الاتصال، خلل البرمجيات، الوصول غير المصرح به، السرقة، أو أي مشكلة فنية أخرى أو غيرها من الظروف أو الأحداث التي تكون خارج سيطرة الطرفين)، والتي تمنع التنفيذ الكامل أو الجزئي لالتزامات أي من الطرفين وفقاً لهذه الاتفاقية، يتم تمديد مدة الالتزامات بمقدار الفترة الزمنية التي تستمر فيها تلك الظروف وآثارها.

١٠.٢. تم الاتفاق على أنه في حال حدوث ظروف القوة القاهرة، لا يتحمل الطرف المتضرر أي مسؤولية عن أي تكاليف أو أضرار أو خسائر ناتجة عن هذه الأحداث.

١٠.٣. إذا استمرت الظروف المذكورة أعلاه أو آثارها لأكثر من ثلاثة أشهر، يحق لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية دون دفع أي تعويض عن الأضرار المحتملة، مع التسوية المتبادلة وفقاً لأحكام الاتفاقية.

١٠.٤. يجب على الطرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته نتيجة ظروف القوة القاهرة، أن يُخطر الطرف الآخر خلال سبعة أيام من بداية حدوث الظروف المانعة. ويُعتبر الشهادة الصادرة عن غرفة التجارة دليلاً كافياً لإثبات حدوث هذه الظروف ومدتها.

١١. الشروط والتفسير

١١.١. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من التاريخ الذي يوافق فيه الشريك على الشروط والأحكام، ويكون قد قام بالإجراءات اللازمة التي تُظهر رضاه ورضه في أداء دوره كشريك، وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى يتم إنهاؤها من قبل أي من الطرفين مع تقديم إشعار كتابي قبل شهر على الأقل من تاريخ الإنهاء.

١١.٢. في حال إنهاء هذه الاتفاقية لأي سبب من الأسباب، يجب على الشريك على الفور إتلاف جميع المعلومات والمستندات التي تلقاها من الشركة نتيجة العلاقة الناشئة بموجب هذه الاتفاقية، أو إعادة هذه المعلومات والمستندات عند طلب الشركة.

١١.٣. يقرّ الشريك ويؤكد أنه قد اطّلع على أحكام وشروط هذه الاتفاقية، وفهماها، ووافق عليها.

١١.٤. **التنازل عن الحق (Waiver)** عدم ممارسة أي من الحقوق أو الوسائل القانونية لأي من الطرفين بموجب هذه الاتفاقية لا يُعتبر تنازلاً عن تلك الحقوق أو الوسائل.

١١.٥. **السرية**: يلتزم الشريك بالحفاظ على سرية جميع المعلومات السرية التي تلقاها خلال علاقته التجارية مع الشركة، سواء أثناء التعاون أو بعد انتهائه. وتشمل المعلومات السرية أي نوع من المعلومات التي وفرتها الشركة للشريك والتي ليست متاحة للعامّة (بغض النظر عن المصدر أو طريقة النقل)، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالعملاء المؤهلين المُحالين من قبل الشركة والتي تُعتبر من الأصول السرية للشركة.

تشمل المعلومات السرية الأمور التقنية والتجارية والتشغيلية والقانونية والتسويقية والمالية والمؤسسية، وأي نوع من المعلومات التي لا يمكن الاطلاع عليها علناً ولا يمكن الوصول إليها قانونياً من مصادر أخرى. وبشكل افتراضي، تُعتبر جميع المعلومات التي تشاركها الشركة سرية نظراً لطبيعتها وخصائصها، ما لم يُنص في هذه الاتفاقية من قبل الشركة أو وفقاً للقانون على خلاف ذلك.

تشمل المعلومات السرية الأنشطة السابقة والحالية والمستقبلية للشركة وخدماتها، وكذلك مورديها وعملائها، وتشمل (دون أن تقتصر على) البيانات الشخصية، والمعلومات المتعلقة بالتطوير، وتفاصيل التصميم، والمواصفات، وقوائم البائعين أو العملاء، والبيانات التحليلية التي تم جمعها، ونتائج التحليلات، والتوقعات التجارية، والمبيعات، ونتائج الأداء، وخطط التسويق، وأي معلومات مماثلة أخرى. وتشمل أيضاً التحليلات التجارية، والتقنيات الخاصة، والأسرار التجارية، وحقوق الملكية الفكرية، والمخططات، والرسوم، والنماذج، والمعرفة الفنية (know-how)، والأفكار، والعمليات، والخوارزميات، والبرمجيات، وأجزاء من البرمجيات، ومستندات المصدر للبرمجيات، والمعلومات المتعلقة بالتسعير أو العروض.

بالإضافة إلى ذلك، تشمل المعلومات السرية المعلومات الخاصة أو السرية لأي طرف ثالث قد يزوده الشريك بهذه المعلومات. ولا يحق للشريك، دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الشركة، مشاركة أي من هذه المعلومات مع أي طرف ثالث. ويظل هذا البند ساري المفعول حتى بعد إنهاء هذه الاتفاقية.

١١.٦. **القابلية للفصل (Severability)**: أي بند من هذه الاتفاقية يُعتبر غير صالح أو غير قابل للتنفيذ سيكون غير نافذ إلا بقدر ما يلزم، ولن يؤثر على صحة باقي أحكام الاتفاقية.

١١.٧. **النقل (Assignment)**: يجوز للشركة نقل حقوقها أو التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية إلى شركة أخرى أو طرف ثالث من خلال إرسال إشعار كتابي إلى الشريك خلال ثلاثين يوماً. ويمنح الشريك الشركة الحق في نقل هذه الاتفاقية إلى أي كيان قانوني خلف. ولا يحق للشريك نقل أي من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية إلى أي طرف ثالث.

١١.٨. **العناوين (Headings)**: أدرجت عناوين فقرات هذه الاتفاقية لغرض تسهيل القراءة فقط، ولا تُعد مقيدة أو مفسرة لأحكامها.

١١.٩. **الكاملة الاتفاقية (Entire Agreement)**: تشكل هذه الاتفاقية وجميع الترتيبات التعاقدية الأخرى بين الشركة والشريك (بما في ذلك جدول العمولة والإعدادات التعاقدية الواردة في منطقة الحساب) كامل الاتفاق بين الطرفين. ولم تقدم الشركة أي التزام أو ضمان يتجاوز ما ورد صراحة في هذه الاتفاقية.

١١.١٠. **القانون الواجب التطبيق (Applicable Law)**: تخضع هذه الاتفاقية لقوانين الولاية القضائية للدولة التي تم تسجيل الشركة فيها.